

# أنماط التحول الهيكلي واستراتيجيات التخصيص القطاعي

- أنماط التنمية التي تم وصفها تعتبر وسطية وتجارب الدول تختلف حسب اختلاف الموارد والاستراتيجيات التنموية .
- تصنيف البلدان حسب مؤشرات عوامل الإنتاج أو حسب مؤشرات المؤثرة على الإنتاج والتجارة .
- ربط الاختلافات بالسياسات الحكومية التنموية وتفسيرها .
- التركيز على تفسير الاختلافات في زمن حدوث التحولات الهيكلية ناجم عن الاختلاف الواسع في تجارب البلدان خلال الانتقال ربما أكثر من الاختلاف ما بين الدول المتقدمة والنامية .

- الاختلاف في التحولات على المستوى السلع يمكن أن يعزى إلى درجة الانفتاح والتخصص في إنتاج السلع الأولية.
- الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة مع مستوى مرتفع من التخصص في الصادرات الأولية تكون فيها تنمية الصناعة بطيئة.
- العكس في حالة الاقتصاديات الكبيرة المغلقة التي تفتقد إلى قاعدة تصديرية (أولية) يتم فيها عملية التصنيع مبكراً لرفع مستوى الدخل.



- قياس تزمين التحولات الهيكلية المرتبطة بهذه العوامل يتم تصنيف البلدان إلى مجموعات متجانسة من ناحية "هبات الموارد"
- هبات الموارد: الفرق ما بين نمط الصادرات الحالي والمتوقع باستخدام النمط المعياري عند مستوى الحجم ومستوى الدخل.

# Trade Orientation Index مؤشر التوجه التجاري

$$To = \left[ \left( E_p - E_m \right) / E \right] - \left[ \left( \hat{E}_P - \hat{E}_M \right) / \hat{E} \right]$$

■ ومنه يتم حساب نمط التخصص إلى:

■ التوجه الأولي

■ التوجه المتوازن

■ التوجه الصناعي

■ حجم الاقتصاد له أثر واسع على التحولات الهيكلية وزمن حدوثها.





# قياس حجم السوق: عدد السكان ومستوى دخل الفرد

■ مؤشر الحجم ومؤشر التوجه التجاري، استخدم لتصنيف البلدان إلى:

- اقتصاد كبير "L"
- اقتصاد صغير أولي "SP"
- اقتصاد صغير صناعي "SM"

- إعادة تقدير المعادلة (1) باستخدام هذا التصنيف والنتائج تشير إلى تجانس أكثر (انخفاض الانحراف المعياري لأغلب المؤشرات).
- حدوث نفس التغيرات في كل مجموعة لكن اختلاف واسع في التزمين والشدة.
- الاقتصادات الكبيرة تتميز بانخفاض حصة الصادرات الأولية وتطور مبكر للصناعة وانغلاق أكبر وارتباط الصناعة بالطلب المحلي.



- اختلاف واضح في الاقتصادات الصغيرة حيث أن الصادرات الأولية في المجموعة SM أقل من نصف مستواها في SP ويتم تعويضها بارتفاع تدفقات رأس المال في المراحل الأولى من التنمية.
- يتم التخصيص الصناعي في المجموعة SM عند مستوى -300\$ 220 بينما يُوجَل إلى غاية 500\$ في المجموعة SP.

# استراتيجيات التنمية

- أنماط تنمية الدول حسب خصائصها (الحجم والتوجه التجاري) يمكن أيضاً أن تتأثر بالسياسات الحكومية التنموية.
- تطوير مؤشر يعكس اختلاف سياسات التنمية:
- سياسات التوجه الخارجي Outward Orientation  
تتخذ أو على الأقل لا تختبئ الصادرات.
- سياسات التوجه الداخلي: تشجيع إحلال الواردات



■ تحديد التوجه الخارجي: معدل صادرات أعلى من المستوى الطبيعي الممثل بالمستوى النمطي أو بارتفاع هذا المستوى عبر الزمن.

■ تحديد التوجه الداخلي: مستوى تصدير منخفض أو يتجه نحو الانخفاض. مع بقاء ارتفاع الصادرات الأولية مرتفع وعدم رجعية الصناعات.

■ دور المديونية والتدفقات الخارجية في التأثير على هذا التوجه.

# مؤشر تسمح بتحديد أثر السياسات على أنماط التنمية:

■ حصة الصادرات النسبية  $E/\hat{E}$

■ معدل نمو الصادرات النسبية  $g(E/Y)$

■ معدل التوجه التجاري  $T_0$

■ معامل توجه الإنتاج  $P_0$

■ حصة التدفقات الخارجية للنتاج  $F/Y$

$$P_0 = (V_p - V_m) - (\hat{V}_p - \hat{V}_m)$$

مؤشر  $P_0$  يفاضل ما بين أثر التخصيص الأولي  $(P_0 > 0)$  من إحلال الواردات  $(P \leq 0)$



# ترتيب الدول حسب استراتيجيات التنمية

$$T0 > 0.1$$

$$P0 > 0.07$$

■ التخصيص الأولي

مستوى الصادرات أعلى من المستوى المعياري

$$T0 > 0.1$$

■ إحلال الواردات

مستوى صادرات منخفض (أقل من 0.75 من الإنتاج غير موجه نحو

القطاعات الأولية، المستوى المعياري)

$$P0 > 0.07$$

## ■ إنتاج وتجارة متوازنة

$$-0.10 < T0 < 0.10$$

$$-0.07 < P0 < +0.07$$

## ■ تخصص صناعي

$$T0 < 0.10$$

$$P0 < 0.07$$

■ تحديد التحول الهيكلي في الإنتاج، التجارة، والتدفقات الرأسمالية وعلاقتها بالسياسات العامة.



- تقسيم التحول إلى فترة أولية من دخل \$100 إلى \$300 ومرحلة لاحقة من \$300 إلى \$1500
- المرحلة الأولى: التركيز على الصادرات الأولية، إحلال الواردات "السهلة"، وتوفير التمويل الخارجي بشروط ميسرة.
- المرحلة الثانية: الانتقال إلى الصادرات غير الأولية، إحلال واردات معممق والتمويل بشروط غير ميسرة.

# التخصص الأولي

- كل الدول تبدأ التنمية بالتخصص في الصادرات بناء على الموارد الطبيعية وبعدها تبدأ عملية تطوير الصادرات غير الأولية.
- التركيز على هذا التخصص لغاية منتصف عملية التحول (باستثناء الدول المصدرة للنفط) أو الدول ذات المواهب الطبيعية الكبيرة.
- أغلب الدول صغيرة (باستثناء الدول المصدرة للنفط) والتخصص ناجم عن الموهوبات الطبيعية وليس سياسة حكومية



- الاعتماد على الاستثمار الأجنبي لتطوير هذه الصناعة
- تعتبر استراتيجية تأجيل التصنيع: تطوير الصناعة بعد ارتفاع مستوى الدخل (الدنمارك، السويد، كندا، أستراليا).
- ارتفاع معدلات الأجور يقلل من تطور الصناعات كثيفة اليد العاملة.
- الاستمرار في التخصيص الأولي يعتمد على الموارد الطبيعية، الطلب العالمي، الحاجة إلى توزيع منافعه إلى شرائح واسعة من المجتمع بعد الحرب العالمية الثانية كان الطلب العالمي قويا على النفط وأغلب الموارد الطبيعية وتراجع على المنتجات الزراعية.

- التنمية المبنية على النفط (ايران وفنزويلا) أما التنمية المبنية على الزراعة (ماليزيا وساحل العاج) .
- سريلانكا استخدام القطاع الأولي عبر الضرائب لتوزيع منافعه عبر تدعيم الاستهلاك الفقراء مما أدى إلى تحسين توزيع الدخل وتوقع الحياة والتعليم لكن على حساب النمو وارتفاع معدلات البطالة .



- مصاعب استراتيجية التنمية المبنية على التخصيص الأولي:
- تركيز النمو في قطاعات محدودة.
- الاعتماد على الاستثمار الأجنبي.
- صعوبة تطوير قطاع صناعي بعد ارتفاع الأجور.
- استراتيجية التصنيع المؤجل سمحت لبعض الدول بتطوير قطاع صناعي في المراحل التالية أعلى من الدول التي ركزت على الصناعة منذ المراحل الأولى.

# التنمية المتوازنة (عدم التخصيص الأولي أو الصناعي)

- تراجع التخصيص الأولي نتيجة:
- تراجع الموارد أو الطلب العالمي لم يسمح باستدامة التخصيص الأولي.
- سياسة موجهة نحو تقليل الاعتماد على القطاع الأولي (إحلال الواردات).
- دول اتبعت سياسة إحلال واردات تختلف عن المجموعة التي اتبعت تخصص متوازن في مجال السياسات المتبعة لانعاش الصناعة.



- حماية قوية للصناعات المحلية (معدل حماية فعلية أعلى من 50%)
- سعر صرف حقيقي أعلى من قيمته التوازنية.
- انخفاض الحافز لتصدير السلع المصنفة.
- مع الزمن انخفاض نسبة الصادرات، تحويل الموارد من القطاع الزراعي وتباطؤ نمو الصناعات.
- تنجح هذه السياسات تقليل التخصيص الأولي لكن محدودة في التحول نحو التخصيص الصناعي وتصدير السلع المصنعة.

- بالمقابل التنمية المتوازنة تسمح بتقليل الاعتماد على القطاع الأول لكن دون الضرر بمستويات الانتاج ودون تقليل الحافز للتصدير .
- الفرق راجع فقط إلى درجة الحماية والتي تسمح بتطوير صناعة تحويلية وكذلك الانتقال من التوجه الداخلي إلى التوجه الخارجي .
- سياسة إحلال الواردات ناجعة للدول الكبيرة ذات حجم السوق الواسع (تركيا، البرازيل، كولومبيا، المكسيك) .



# التخصص الصناعي

- التخصص الصناعي في المراحل كحل وجود قاعدة موارد طبيعية محدودة.
- تطوير صناعات موجهة للخارج قادرة على المنافسة وهذا يعني الانتقال من سياسة الحماية إلى سياسة التوجه الخارجي.
- مزايا الاستراتيجية تكمن في الاختيار الجيد لقطاعات التصدير، عدم التمييز بين السوق المحلي والأجنبي والاستخدام الفعال للعمل ورأس المال.

- لا توجد دلائل أمبريقية على تحديد النقطة التي يمكن عندها تقليل الحماية وتعريض الاقتصاد المحلي للمنافسة الأجنبية وتؤدي إلى حصد المنافع في توسع الصادرات.
- الدول التي طبقت هذه الاستراتيجية: كوريا، تاوان، اسرائيل، يوغسلافيا.
- بعد الحرب العالمية الثانية عمدت هذه الدول على اتباع استراتيجية إحلال الواردات لمدة عشر سنوات.



- توفر تدفق رأسمال أجنبي قلل الحاجة إلى تطوير قطاع تصديري .
- في بداية الستينات بدأ هذه الدول في التحول من التوجه الداخلي إلى التوجه الخارجي وتطوير الصادرات .
- نجاح الاستراتيجية أدى إلى تطور سريع في صادرات السلع المحولة، تسارع نمو الصناعات التحويلية، الإنتاج والدخل، وتراجع الاعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبي .
- 70% من صادرات السلع التحويلية تكونها دول لها 5% من سكان العالم النامي .

■ عدد محدود من الدول نجحت في إرساء التصنيع المبكر ومنه صعوبة تحديد متطلبات نجاح هذه الاستراتيجية:

■ قطاع خاص

■ موارد بشرية

■ أجور غير مرتفعة لا تلغي المزايا النسبية في الصناعات كثيفة العمالة .

■ ترتفع الأجور لاحقاً مع ارتفاع الإنتاجية وامتصاص فائض العمالة .